

في الذكرى 21 لقرار 1325، هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجمع نساء وشباب فلسطينيين/ات في غزة من أجل حوار شامل حول المرأة والسلام والأمن

غزة، 20 أكتوبر/تشرين أول 2021

بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبدعم من حكومة النرويج، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين يومها السنوي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 21 لقرار مجلس الأمن الدولي 1325 ولتجديد الدعوات لتعزيز دور المرأة الفلسطينية في السلام والأمن. شكل الحدث منصة للنساء الفلسطينيات والمدافعين/ات عن المساواة بين الجنسين والمجتمع الدولي للتفكير في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 في فلسطين بعد 21 عامًا من اعتماده.

أقيم اليوم المفتوح في مدينة غزة هذا العام للتزامن مع النساء والفتيات الغزيات المتأثرات بالتصعيد في مايو/أيار 2021 ولضمان عدم ترك أصوات النساء الفلسطينيات في غزة دون سماع. جمع الحدث سيدات، بما في ذلك شابات، من جميع أنحاء فلسطين، يمثلن وجهات نظر مختلفة و من خلفيات عدة. لقد كانت بالفعل فرصة نادرة لنساء فلسطينيات من الضفة الغربية وغزة أن يتواجدن في نفس المكان، ويتحدثن مع بعضهن البعض، ويتعرفن على اختلافاتهن و ذلك لتقوية ما يجمعهن كنساء فلسطينيات. كما شهد الحدث مشاركة كبيرة من الشباب الفلسطيني، الذين سلطوا الضوء على رؤيتهم/هم ودورهم/هم والتحديات التي يواجهونها كمدافعين ومدافعات عن المساواة بين الجنسين.

في هذا السياق، قالت السيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة: "يوضح تحليل عمليات السلام حول العالم أن إشراك النساء يزيد من فرصة التوصل إلى اتفاقات. وإننا ملتزمون بدعم الجهود للاستفادة الكاملة من إمكانات بناء السلام للنساء والشباب الفلسطينيين." كما أشارت إلى أنه فقط من خلال كسر دائرة العنف واستئناف عملية السلام الشاملة مع تمثيل عادل ومتساوٍ للنساء على طاولة المفاوضات يمكن تحقيق حل طويل الأمد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

على مدار اليومين، سلط المشاركون/ات الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المرأة الفلسطينية من أجل المصالحة الوطنية، واستعرضوا التحديات من أجل التنفيذ الفعال لأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين، كما وصاغوا توصيات لتعزيز دور المرأة في المصالحة وبناء السلام، بما في ذلك إنشاء منصة حيث يمكن للقادة الفلسطينيين في مجال المرأة والسلام والأمن الذين لديهم وجهات نظر سياسية متنوعة وعبر جيلية، الاجتماع ووضع استراتيجيات حول كيفية زيادة مشاركة المرأة في عملية المصالحة الفلسطينية.

كما اتفق المشاركون على أهمية إجراء انتخابات ديمقراطية وحررة في أسرع وقت ممكن، مع تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة لتمثيل المرأة. كما تم تسليط الضوء على أهمية توثيق الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي للاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. أوصى أيضاً ببناء السلام للشباب بإدماج أقوى للشباب في جهود بناء السلام والتعافي المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والمشاركة المنهجية مع المنظمات النسوية في دفع أجندة المساواة بين الجنسين.

وصرحت السيدة توروب فيستي، ممثلة النرويج لدى السلطة الفلسطينية قائلة: "إن النهوض بأجندة السلام والأمن في فلسطين يمثل تحدياً في ظل الواقع، حيث لا عملية سلام، عقود من الاحتلال، تمييز، انقسام سياسي وجغرافي. في هذا السياق، تمثل النساء الفلسطينيات إمكانات غير مستغلة لمنع الصراع وإحقاق السلام الدائم". كما قالت السيدة فيستي بأن النرويج تتشرف بدعم الحوار رفيع المستوى حول المرأة والسلام والأمن في غزة. وبأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان. و حقوق الإنسان عالمية وليست ملزمة بالثقافة أو الدين أو الانتماء الجغرافي أو السياسي."

تم الاعتراف بالتزامات دولة فلسطين لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال اعتماد خطة عمل وطنية جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن. في عام 2016، كانت فلسطين ثاني دولة عربية تتبنى خطة عمل وطنية، معترفة بالتأثير غير المتناسب للصراع والاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات ومشاركتهن الحيوية في جميع جوانب بناء السلام. هذا وتبنت فلسطين خطة العمل الوطنية الثانية (2020-2024) لتنفيذ القرار 1325 في أكتوبر 2020. كما أطلق الائتلاف الوطني بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية خطة الضغط و المناصرة الاستراتيجية للجيل الثاني 2021-2024 بحلول نهاية عام 2020.

في هذا الصدد و تعليقاً على أهمية تنفيذ التزامات المرأة والسلام والأمن على النحو المبين في الخطط الوطنية، قالت السيدة انتصار الوزير، مديرة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: " نحن ملتزمون بدعم صمود شعبنا وخاصة النساء الفلسطينيات اللاتي ما زلن يعانين من الاحتلال. إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 هو إطار عمل مهم للغاية لتعزيز حماية المرأة من عنف الاحتلال."

وقالت السيدة مارييس جيموند، الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين: "لقد غابت مشاركة المرأة وقيادتها بشكل واضح وكبير في جهود السلام بين فلسطين وإسرائيل وتلك الجهود التي تهدف إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، مما يجعل نجاح كل المساعي المبذولة بعيدة المنال". كما وأضافت: "تشكل النساء نصف سكان دولة فلسطين، وعلينا حماية حقهن الأساسي في المشاركة في صنع القرار الذي يؤثر عليهن وعلى أسرهن ومستقبل بلدهن. إن مشاركتهن في عمليات السلام والمصالحة تجلب مزايا كبيرة للأسف غالباً ما تظل مُتجاهلة."

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بسمير برهوم samir.barhoum@unwomen.org